



بإشراف الشيخ أبي الحسن علي الرملي

تفريغ دروس (اختصار علوم الحديث)

شرح الشيخ (علي الرملي) حفظه الله

المستوى الثاني

الدرس رقم (18)

التاريخ: الجمعة: 26/صَفَر/1441 هـ

25/أكتوبر/2019 م

النوع الخامس عشر: في الاعتبار والمتابعات والشواهد

الاعتبار: هو البحث عن المتابعات والشواهد؛

فالهئية الحاصلة في البحث والكشف عن وجود متابعات وشواهد للحديث؛ هي التي تُسمى بالاعتبار، وهذه الهئية تحصل ليعرفوا هل تفرد الراوي بالحديث أم لا؛ فإذا وجدوه قد تفرد؛ فيحكمون على الحديث بأنه غريب مثلاً، أو فرد؛ إما فرد مطلق، أو فرد نسبي. فإذا وجدوه لم يتفرد؛ فيقولون قد تُوبع؛ تابعه فلان، أو له شواهد.

فوائد المتابعات والشواهد

وهذا مفيد جداً من الناحية العملية طبعاً؛ لأن الحديث الذي له مُتابعات وشواهد أقوى من الحديث الذي تفرد به أحد الرواة.

ثم بالبحث عن المتابعات والشواهد؛ يظهر خطأ الراوي إذا كان قد أخطأ في الحديث، فلا يمكنك معرفة الشذوذ، والتكارة، والغرابة إلا من خلال هذا العمل؛ فهو عمل مهم جداً من الناحية العملية؛ عملي للغاية.

فالأمر كما قال علي بن المديني: (الباب إذا لم تُجمع طرقه لم يُعرف خطؤه).

إذا لابد من جمع طرق الحديث حتى نعلم من رواه؟ من تفرد به؟ من تابع من؟ هل هو حديث مشهور عند أهل الحديث؟ هل هو من الغرائب؟ من المنكرات؟ هذا كله يعرف من خلال جمع طرق الحديث، وهذه الطريقة - طريقة جمع طرق الحديث - إن شاء الله سيكون لها درس خاص.

وعندنا في يومنا الحاضر طريقتان:

- طريقة الاعتماد على الكتب؛ وكيف تستخرج الأحاديث وتجمعها من بطون الكتب من هنا وهناك.

- والطريقة الثانية: وهي الطريقة الإلكترونية التي وفّرت علينا الكثير من الجهد والعمل. وإن كانت الطريقة الورقية أنفع حقيقة من ناحية الدقة ، ومن ناحية الفائدة التي يستفيدُها المحدث؛ لكن الطريقة الإلكترونية أيضاً؛ لا يُستغنى عنها حقيقة؛ لأنها تُوفّر الكثير من الجهد، والوقت؛ بل ربما توقّفك على أشياء لا يمكنك الوقوف عليها من خلال البحث بالطريقة الورقية، وسيأتي هذا كلّ إن شاء الله في وقته. يذكر لنا المؤلف الآن هذه المسألة وهذا النوع؛ ويذكر فائدته، ومتى تُسمى المتابعة مُتابعة ومتى تُسمى شاهداً... إلى آخره؛ لتفهم ما هي المتابعة وما هو الشاهد.

قال المؤلف: (مثاله: أن يروي حمّاد بن سلمة عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ حديثاً).

لابدّ الآن أن يكون الكتاب أمامك، أو على الأقل اكتب هذا الإسناد أمامك حتى تفهم الأمر بشكل جيّد:

يروى حمّاد بن سلمة، عن أيوب بن أبي تميمة السختياني، عن محمد بن سيرين - المشهور بتعبير الرؤى، وهو تابعي كان معروفاً بذلك، لكن الكتاب الذي يُنسبُ له في تعبیر الرؤيا لا يثبتُ عنه-، عن أبي هريرة الصحابي المعروف؛ عن النبي ﷺ حديثاً.

يعني روى حمّاد عن أيوب بن أبي تميمة عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. هذا الإسناد الذي بين أيدينا؛ نريد أن نعرف هل تقرّد حمّاد بن سلمة بهذا الحديث أم يوجد غيره أيضاً قد رواه عن أيوب؟ وهل يوجد أيضاً من رواه عن غير أيوب؟ وهل يوجد من رواه غير محمد بن سيرين عن أبي هريرة؟؛ هذا الذي نريد أن نعرفه؛ وهذه فائدة المتابعات والشواهد.

قال: (فإن رواه غير حمّاد عن أيوب).

يعني رواه شخص آخر عن أيوب؛ فصار الراوي عن أيوب راويان؛ حمّاد ومعه آخر؛ إن وجد هذا.

قال: (أو غير أيوب عن محمد، أو غير محمد عن أبي هريرة، أو غير أبي هريرة عن النبي ﷺ فهذه متابعات).

فإن رُويَ معناه من طريق أخرى عن صحابي آخر؛ سُمِّيَ شاهداً لمعناه)

خلاصة الموضوع أن المؤلف يقول لك: إذا كان عندك مثلاً حديث الوضوء؛ "ويل للأعقاب من النار"؛ رواه أبو هريرة⁽¹⁾، فلنقل مثلاً: روى هذا الحديث حماد بن سلمة عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ⁽²⁾؛ فابن الصلاح يقول:

نبحث: هل رواه غير أبي هريرة؛ فلنقل مثلاً رواه عبد الله بن عمرو⁽³⁾ عن النبي ﷺ بإسناد ثانٍ تماماً لا علاقة له بالإسناد الذي ذكره أبو هريرة؛ فقال عبد الله بن عمرو: عن النبي ﷺ: "ويل للأعقاب من النار"؛ بنفس اللفظ.

حديث ابن عمرو هذا بالنسبة لحديث أبي هريرة؛ هل يكون متابعة - تابع ابنُ عمرو أبا هريرة؟ - أم نقول: حديث ابن عمرو شاهد لحديث أبي هريرة؟
ظاهر كلام ابن الصلاح :

أنه إذا كان اللفظ واحداً والمعنى واحداً؛ فهذا يسمى متابعة بغض النظر عن الإسناد. أي: بما أن الإسناد قد اختلف؛ فننظر بعد ذلك إلى شيء واحد فقط: هل لفظ الحديث واحد أو مختلف؟

فيقول: إذا كان الإسناد مختلفاً لكن الحديث واحداً من حيث اللفظ والمعنى؛ فهذه تسمى عند ابن الصلاح متابعة؛ فتقول هنا: حديث ابن عمرو متابعة لحديث أبي هريرة.
أمّا إذا رُوي الحديث بالمعنى؛ ليس بنفس اللفظ لكن معناهما واحد؛ كأن يقول مثلاً: (اغسلوا القدمين فمن لم يغسل القدمين فسيُعَذَّبان في النار)؛

فهذا يسمى عند ابن الصلاح شاهداً؛ هذا مذهب ابن الصلاح، وهذا في الفرق ما بين المتابعة والشاهد.

¹ - أخرجه البخاري (165)، ومسلم (242).

² - إسناده في الصحيحين: (شعبة والريعي بن مسلم عن محمد بن زياد عن أبي هريرة، وعند مسلم: (زهير بن حرب، حدثنا جرير، عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة)

³ - أخرجه البخاري (60)، ومسلم (241) وجاء عند مسلم (240) من حديث عائشة.

المشهور عند أهل العلم في معنى المتابعة والشاهد

لكن المشهور عند أهل الحديث والمعروف عندهم: أن العبرة باتحاد الصحابي أو باختلافه إذا كان معنى الحديث واحداً، بغض النظر عن اللفظ؛ فالمهم أن معنى الحديث واحد، وإذا وافقه في اللفظ؛ فأفضل وأفضل، فليس اللفظ مهماً؛ إنما المهم فقط هو المعنى.

يعني سواء جاء حديث أبي هريرة وحديث ابن عمرو بلفظ: "ويل للأعقاب من النار"، أو جاء حديث أبي هريرة "ويل للأعقاب من النار"، وجاء حديث ابن عمرو بلفظ آخر لكن المعنى واحد؛ فبما أن الصحابي اختلف؛ فيُسمى شاهداً، وإذا اتحد الصحابي؛ فيسمى متابعة؛ فقط؛ هذا هو المشهور وهذا الذي تعمدونه.

يعني لو جاء حديث أبي هريرة مثلاً: "ويل للأعقاب من النار"، وجاء حديث ابن عمرو مثلاً بلفظ: (من لم يغسل قدميه فهما في النار)؛ المعنى واحد لكن اللفظ مُختلف؛ فهذا يسمى شاهداً؛ لأن الصحابي اختلف.

وأما إذا كان هذا من حديث أبي هريرة وهذا من حديث أبي هريرة واللفظ مختلف والمعنى واحد؛ فيسمى متابعة؛ خلافاً لما ذهب إليه ابن الصلاح.

خلاصة الموضوع أن العبرة بأمرين:

- الأول: أن يكون معنى الحديث واحداً

- الثاني: اتحاد الصحابي أو اختلافه.

فإذا اتحد الصحابي فيكون حديثاً واحداً ويسمى متابعة؛ وإن حصل اختلاف في السند. أما إذا اختلف الصحابي فيُسمى شاهداً.

فقط هذه خلاصة الموضوع؛ وهذا هو الفرق بين الشاهد والمتابعة.

مع أن أهل الحديث قد يُطلقون المتابعة على الشاهد والشاهد على المتابعة، فالأمر سهل؛ فالموضوع عبارة عن تسمية اصطلاحية.

لكن المعروف عند أهل الحديث: أن العبرة عندهم بالصحابي؛ فإذا كان الحديث من حديث ابن عمر:

قالوا هذا حديث ابن عمر، وحديث أبي هريرة؛ وحديث أبي هريرة شاهد لحديث ابن عمر؛ وهذا معروف عندهم والغالب استعمالهم بهذه الطريقة.

قال: **(وإن لم يَرَوْا بمعناه أيضاً حديث آخر؛ فهو فردٌ من الأفراد).**
أي: إذا لم يَرَوْا الحديث أصلاً من طريق أخرى؛ ولا حتى في المعنى؛ فهذا الحديث يسمّى عندئذ فرداً؛ يعني ماله متابعة، وماله شاهد؛ عندئذ يُقال له: حديث فرد.

أقسام المتابعات:

ونُنبه على شيء؛ وهو:

أن المتابعة قسمان؛

- متابعة تامة،

- ومتابعة قاصرة.

● **المتابعة التامة:** كأن يروي الحديث حماد بن سلمة عن أيوب، وكذلك جاء الحديث أيضاً من

رواية حماد بن زيد عن أيوب بنفس الإسناد وبنفس المتن؛

فتسمى هذه المتابعة:

متابعة تامة؛ لأن حماد بن زيد تابع حماد بن سلمة في كل رجال الإسناد؛ نفس الرجال؛ رواه حماد بن

زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، بنفس معنى الحديث؛ هذا يسمى

متابعة تامة.

● لكن إذا لم يروه حماد بن زيد عن أيوب؛ فلنقل مثلاً: رواه حماد بن زيد عن هشام عن محمد بن

سيرين؛ فالمتابعة ليست في أيوب؛ بل في محمد بن سيرين؛ يعني أن حماد بن سلمة التقى مع

حماد بن زيد في محمد بن سيرين؛ فهذه المتابعة تسمى **متابعة قاصرة**؛ لأنه لم يُتابعه في كل رجال

الإسناد؛ إنما تابعه في من بعد شيخه؛ وهكذا لو لم يلتق معه إلا في الصحابي تسمى متابعة

قاصرة أيضاً.

إذن تسمى المتابعة متابعة تامة إذا التقى معه في شيخه فقط

قال المؤلف: **(وَيُعْتَمَرُ فِي بَابِ الشَّوَاهِدِ وَالْمَتَابَعَاتِ مِنَ الرَّوَايَةِ عَنِ الضَّعِيفِ الْقَرِيبِ الضَّعْفُ؛ مَا لَا يُعْتَمَرُ فِي الْأَصُولِ، كَمَا يَقَعُ فِي الصَّحِيحِينَ وَغَيْرِهِمَا مِثْلُ ذَلِكَ).**

يعني: يصلح أن يكون حديثه مُتَابِعاً أو شاهداً من كان ثقة، أو صدوقاً، أو من كان ضعيفاً ضعفاً خفيفاً وليس شديداً؛ كله يصلح للمتابعة ويصلح للشاهد؛ لذلك تجدون الدارقطني كثيراً ما يقول: (فلان يعتبر به)؛ فمعنى يُعْتَبَرُ؛ أي يصلح في الشواهد والمتابعات؛ وإن لم يكن ثقة ولا صدوقاً؛ إلا أنه ضعيف ضعفاً خفيفاً يصلح معه في الشواهد والمتابعات؛ لأن الضعف قسمان:

ضعف شديد مثل الكذاب، المثروك، الضعيف جداً، منكر الحديث؛ مثل هذه الألفاظ تستعمل في شخص شديد الضعف؛ مثل هذا لا يصلح للشواهد والمتابعات.

لكن لو قالوا في الرَّوَايَةِ: ضعيف، سيء الحفظ، في حفظه شيء، ليس بذلك؛ مثل هذه الألفاظ؛ يكون ضعف الراوي ضعفاً خفيفاً؛ فيصلح في الشواهد والمتابعات.

لو رَوَى هذا الحديث الذي معنا عن أيوب رجلان؛ أحدهما ضعفه خفيف، والثاني أيضاً ضعفه خفيف؛ فيتقوى هذا بهذا ويصبح الحديث حسناً؛ وهذا معنى الحسن لغيره.

قال: **(وَيُعْتَمَرُ فِي بَابِ الشَّوَاهِدِ وَالْمَتَابَعَاتِ مِنَ الرَّوَايَةِ عَنِ الضَّعِيفِ الْقَرِيبِ الضَّعْفُ)؛**

يعني إذا وُجِدَ له من يتابعه على هذه الرواية.

قال: **(مَا لَا يُعْتَمَرُ فِي الْأَصُولِ)؛**

يعني لا يحتاج به؛ إنما يحتاج بالثقة والصدوق؛ أما غير ذلك فيمكن أن يصلح في الشواهد والمتابعات بالضوابط التي ذكرناها.

قال: **(كَمَا يَقَعُ فِي الصَّحِيحِينَ وَغَيْرِهِمَا مِثْلُ ذَلِكَ).**

قال: **(وَلِهَذَا يَقُولُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي بَعْضِ الضُّعَفَاءِ: "يَصْلُحُ لِلإِعْتِبَارِ")**

يعني يصلح للشواهد والمتابعات.

قال: **(أَوْ "لَا يَصْلُحُ أَنْ يُعْتَبَرَ بِهِ". وَاللَّهُ أَعْلَمُ)**

يعني شديد الضعف؛ لا يصلح في الشواهد والمتابعات.

وأفضل مثال جمع بين المتابعة التامة، والقاصرة، والشاهد؛ ما ذكره الحافظ ابن حجر⁽¹⁾ وهو مثال واقعي:

وهذا المثال موجود في حاشية الشيخ أحمد شاكر رحمه الله.

قال الحافظ ابن حجر: (ما رواه الشافعي في "الأم"⁽²⁾ عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: (الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه؛ فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين)؛ فهذا الحديث بهذا اللفظ؛ ظن قوم أن الشافعي تفرد به عن مالك) أي: ليس له متابعات ولا شواهد.

قال ابن حجر: (فعدّوه في غرائبه) لأنه يصبح غريباً.

قال ابن حجر: (لأن أصحاب مالك روّوه عنه بهذا الإسناد بلفظ: "... فإن غمّ عليكم فاقدّروا له"، لكن وجدنا للشافعي متابعا؛ وهو عبد الله بن مسلمة القعنبي كذلك، أخرجه البخاري عنه عن مالك، وهذه متابعة تامة).

إذا عبد الله بن مسلمة تابع الشافعي في روايته عن مالك في شيخه مباشرة⁽³⁾؛ التقى معه؛ لذلك سمّاه الحافظ متابعة تامة.

ثم قال ابن حجر: (ووجدنا له متابعة قاصرة في صحيح ابن خزيمة⁽⁴⁾ من رواية عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جدّه عبد الله بن عمر) إذن التقى معه في عبد الله بن عمر الصحابي.

قال: (بلفظ "فأكملوا ثلاثين". وفي صحيح مسلم⁽⁵⁾: من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ: "فاقدروا ثلاثين")

1 - في كتابه "النكت" (682/2).

2 - (103/2)

3 - أخرجه البخاري (1906)

4 - (1909)

5 - (1080)

فالتقى مع الشافعي في الصّحابي فقط؛ ابن عمر؛ بلفظ: "فاقدروا ثلاثين"
هاتان متابعتان قاصرتان؛ لأن الالتقاء حصل في الصّحابي فقط؛ لكن الصّحابي فيها كلها واحد وهو
ابن عمر، فاللفظ واحد، والمعنى واحد؛ فسمّاها كلها: متابعات.
قال ابن حجر: (ووجدنا له شاهداً؛ رواه النسائي⁽¹⁾ من رواية محمد بن حنّين عن ابن عباس عن النبي
ﷺ، فذكر مثل حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر، بلفظه سواء)
الآن قد اختلف الصّحابي، فمع أنه قد اختلف الصّحابي؛ لكن اللفظ واحد، فهذا عند ابن الصّلاح
متابعة، لكن الحافظ ابن حجر جعله شاهداً؛ لأن الصّحابي اختلف وإن كان بنفس اللفظ ونفس المعنى.
قال ابن حجر: (ورواه البخاري⁽²⁾ من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة بلفظ: "فإن غُبّيَ عليكم
فأكملوا عدة شعبان ثلاثين"؛ وذلك شاهدٌ بالمعنى)
اختلف الصّحابي؛ ذاك حديث ابن عمر وهذا حديث أبي هريرة.
وهنا اختلف اللفظ؛ لكن المعنى واحد والصّحابي اختلف؛ فصار شاهداً بالمعنى.
هذا هو الشاهد الذي نريده نحن؛ هو المثل الذي جمع ما بين المتابعة التامة، والمتابعة القاصرة،
والشاهد باللفظ والمعنى، والشاهد بالمعنى دون اللفظ.
هذا الذي أردناه من هذا الذي ذكره الحافظ ابن حجر.

النوع السادس عشر: في الأفراد

بعد أن ذكر المؤلف الاعتبار والمتابعات والشواهد التي نستطيع من خلالها أن نعرف الحديث؛ هل
هو فردٌ أم لا؛ ذكر لنا نوع الأفراد حتى يكون عندنا علم بها.
قال: (وهو أقسامٌ:)

يعني الفرد

قال: (تارةً ينفردُ به الراوي عن شيخه - كما تقدم-)

أي: كما تقدّم معنا في رواية الشافعي عن مالك مثلاً؛ عند بعضهم قالوا: هو فرد، غريب؛ فرد نسبي؛

¹ - (2125)

² - (1909)

تفرد به الشافعي عن مالك خاصة؛ لكن بقية أصحاب مالك قد رَوَوْه لا على الصورة التي رواها عليه الإمام الشافعي رحمه الله.

قال: (أو **يتفرد به أهل قطر**، كما يقال: "تفرد به أهل الشام"، ".... أو العراق"، ".... أو الحجاز"، أو نحو ذلك).

وقد يتفرد به واحد منهم؛ فيجتمع فيه الوصفان والله أعلم).

أي؛ الحديث تارةً يتفرد به راوٍ واحدٌ عن شيخه؛ وهذا النوع إذا تفرد به تفرداً مُطلقاً؛ يعني لم يروِ الحديث أحدٌ إلا هو فقط عن شيخه، وعن غيره؛ فيسمى فرداً مُطلقاً؛ وهو نفس الغريب؛ كحديث "إنما الأعمال بالنيات"؛ تفرد به واحد عن واحد عن واحد؛ فإذا كان التفرد مُطلقاً؛ فهذا يسمى فرداً مُطلقاً.

لكن إذا كان الحديث مثلاً يُروى عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ، وقد رواه عن نافع: مثلاً مالك وعبد الله بن عمر وعبيد الله بن عمر،

ورواه عن عبد الله بن عمر وعن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عمر جماعة.

لكن عن مالك لم يروِه عنه إلا عبد الله بن مسلمة القعنبي - مثلاً -؛ فهذا هذا التفرد تفرداً نسبي؛ يعني عبد الله بن مسلمة تفرد به عن مالك، فالفرد هنا بالنسبة لحديث مالك هو فرد فقط؛ لكن الحديث قد رُوِيَ من طرق أخرى كثيرة؛ هذا يُسمى بالفرد النسبي؛ أي بالنسبة لرواية مالك لهذا الحديث؛ قد تفرد به عبد الله بن مسلمة، لكن قد رواه عن نافع غير مالك، فالحديث من جهة أخرى مشهور، لكنه عن مالك تحديداً؛ هو فرد نسبي.

فهذا نوع من الفرد النسبي.

أما الفرد المطلق؛ فأن يتفرد به راوٍ واحد؛ في أقل طبقة من طبقات الإسناد؛ لا يوجد فيها إلا راوٍ واحد فقط؛ هذا فرد مُطلق.

والفرد النسبي الذي تقدم؛ هو نوع من أنواعه.

ونوع آخر للفرد النسبي: أن يتفرد به أهل بلد؛ يعني لو أن حديثاً رواه مثلاً خمسة عن ستة عن سبعة عن ثمانية؛ هل يمكن أن يُسمى فرداً؟

نعم يُسمى فرداً نسبياً إذا تفرد به أهل بلد؛ يعني إذا بحثنا في جميع الرواة الذين رَوَوْه؛ ولم نجد فيه

أحداً غير المصريين؛ فهذا بالنسبة لأهل مصر هو فرد؛ قد تفرّد به أهل مصر؛ وإن كان الرّواة حقيقة
جمع عن جمع عن جمع؛ لكنه يُسمّى فرداً بالنسبة إلى البلد؛ هذا يسمى فرداً نسبياً.
وقد يتفرّد بالحديث راوٍ واحد من أهل بلد عن أهل بلد خاصة؛ يعني هو غريب لكن الحديث عند
أهل الشام؛ فهذا بالنسبة للتفرّد المطلق هو فردٌ مطلق، لكن أيضاً لو نظرنا إلى البلد نقول هو فرد
نسبي؛ لأن أهل الشام هم الذين تفرّدوا به؛ فاجتمع فيه الوصفان.
هذا الذي يريد أن يذكره المؤلف في النهاية.

قال: **(وللحافظ الدارقطني كتاب في "الأفراد" في مائة جزء، ولم يُسبق إلى نظيره)**

يعني لم يضع أحدٌ مثل هذا الكتاب؛ كتاب جمع فيه ما تفرّد به الرّواة.
طبعاً الكتاب غير موجود الآن فيما أذكر، لكن اختصره بعض أهل العلم والمختصر موجود.

قال: **(وقد جمعه الحافظ محمد بن طاهر في "أطراف" رتبه فيها).**

كتاب الأطراف هو ترتيب لكتاب الدارقطني، وقد طُبِعَ؛ ويوجد طبعات سيئة له كطبعة المكتبة
العلمية، ويوجد طبعات جيدة..